1/ اسم ولقب المشترك: أحمد عزوز

التخصص: نقود مالية و بنوك

الدرجة العلمية: ماجستير

الوظيفة: أستاذ مساعد

الجامعة: المركز الجامعي بالبويرة

الهاتف: 0772699962

البريد الالكتروني: azzouzahmed@hotmail.fr

عنوان المداخلة : الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقر

مقدمة:

يندرج استعمال سياسة الزكاة، كأداة أساسية لمحاربة الفقر، في إطار سياسة اقتصادية أوسع لإعادة توزيع المداخيل في المجتمعات الإسلامية. فحجم ظاهرة الفقر وتشعبها، وتعدد أسبابها وذاتية مفاهيمها، يقتضي سياسة منضبطة مبنية على معطيات كمية وأرقام منظمة ومؤشرات واضحة للتعبير عن الظاهرة، ليس فقط من وجهة النظر التوزيعية، بل من كل جانب من جوانب النشاط الاقتصادي.

إن الفهم السليم للظاهرة قبل الشروع في علاجها تحليلا أو تركيبا يعد أمرا ضروريا. ولا شك بعد هذا أن الفهم السليم لأي قضية سيقود إلى اكتشاف فضاءات دلالية ومعرفية واسعة وجديدة قد لا تكون معهودة قبل، وهذا ما يستدعي منا معرفة من هو الفقير الحقيقي المستهدف بالزكاة.

وتسعى الدولة من خلالها-سياسة الزكاة- لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية سواء على مستوى متغيرات وحركية الاقتصاد الكلي أو على مستوى الاستقرار الاجتماعي ومكافحة الفقر والبطالة، وهذا من أجل التكفل بحاجيات أفراد المجتمع.

وعليه ستكون دراستنا في هذه المداخلة حول كيفية تحديد الفقير و إحصاءه من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي باعتباره أهم فئة مستهدفة بالزكاة، ثم توضيح دور الزكاة وكيف تعمل على محاربة هذا الفقير اقتصاديا و اجتماعيا، ومنه **يمكن طرح الإشكالية التالية: من هو الفقير الحقيقي المستحق للزكاة وكيف تعمل الزكاة على استهدافه من خلال دورها الاقتصادي و الاجتماعي؟**

وسنحاول أن نجيب على الإشكالية من خلال التطرق إلى ما يلي:

- الفقر من منظور الاقتصاد الوضعي؛
- الفقر في الفكر الاقتصادي الإسلامي؛
- الدور الاجتماعي للزكاة؛
- الدور الاقتصادي للزكاة؛

أولا: الفقر من منظور الاقتصاد الوضعي:

الفقر من هذا المنظور هو ظاهرة مطلقة، حيث اعتبرت بلدان بأسرها فقيرة على أساس أن دخلها الإجمالي أقل بالمقارنة مع الدخل السائد في تلك الدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي. و أصبح الدخل القومي هو المعيار العالمي المعتمد لمعالجة الفقر، و ذلك من خلال زيادة الإنتاج و المزيد من تطبيق التكنولوجيا و المعرفة التقنية، وتم فرض هذا الواقع عن طريق شروط برامج المساعدات الأجنبية.

أ/ دلالات الفقر:

1:الفقير والمسكين في اللغة: ورد اختلاف في لفظ الفقير و المسكين لغة كمايلي:

- الفقير: أصله المكسور الفقار. يقال: فقرته فاقره أي داهية تكسر الفقار، وهو من فقد فقرة فعجز عن القيام والحركة [1].

- المسكين: أصله من المسكنة وهو الخضوع والذلة وقلة المال وسوء الحال [2].

2:المصطلحات المرتبطة بالفقر:

---

[1] الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، دار الكاتب العربي، ص : 398.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص :243 .

يختلف المفهوم و المصطلح في ذاته باختلاف المدارس الفكرية لذا وجب تحديد و توضيح المفاهيم و المصطلحات ذات الصلة المباشرة لبعض جوانب الموضوع التي نستعرضها فيما:

– المفهوم الاقتصادي للفقر[3]: الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس و التعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة.

– خط الفقر (حد الفقر): يعرف حد الفقر على أنه: الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان عنده فقيرا إذا هبط عنه.

– تعريف صندوق النقد الدولي: الفقر هو عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة[1].

– الفقر التنموي: وهو حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية و المتمثلة في الرعاية الصحية الجيدة ومستوى تعليمي و معيشي مقبول[2].

ب/ طرق قياس الفقر:

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على أماكن تواجد الفقراء، و معرفة حجمهم نسبة إلى المجتمع، و التعرف على خصائصهم الديمغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط و السياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر.

1: قياس الفقر من زاوية الدخل:

---

3 سماح إدريس، تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت في علاج مشكلة الفقر، بحث مقدم إلى الدورة التدريبية " دور الزكاة والأوقاف في التخفيف من حدة الفقر" 25-29/ 6 /2005م، القاهرة، ص: 2.

1 الجوزي جميلة، العولمة و الفقر في الدول العربية، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، ما بين 01-03 جويلية 2007، ص: 529

2 حماني موسى وآخرون، المنظور البيئي لمشكلة الفقر في الجزائر، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، ما بين 01-03 جويلية 2007، ص: 283

كان معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المقياس الوحيد للتنمية، حيث استخدم الدخل كوسيلة لقياس الرفاهية، و لقد وجهت لهذا المقياس الكثير الانتقادات من أهمها أن هذا المقياس يعتمد على متوسط عام للبلد، وبالتالي فهو لا يبين شيئا حول مدى العدالة في توزيع الموارد و الدخول و الثروات بين السكان داخل البلد الواحد. ومن ثم اتضح في العديد من الدول النامية انه لا صلة لنمو الدخل بمشكلة الفقر عامة وتصدر مفهوم توزيع الدخل الساحة كهدف إضافي للتنمية[3]، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في مفهوم الدخل و سلامته كمقياس للتنمية، لذلك فقد استخدم الاقتصاديون أساليب عدة لقياس درجة العدالة في توزيع الدخل القومي بين السكان، ومن هذه الأساليب توجد طريقتان هما الأكثر شيوعا وهم منحنى لورانز و الأخر هو معامل جيني.

2: طريقة الفقر الغذائي(مؤشرات قياس مستوى المعيشة):

إن استخدام الدخل لقياس مستوى المعيشة و بالتالي لقياس الفقر أثار كثير من المشاكل منها مشكلة تحديد مستوى الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة و الأسر غير الفقيرة، ذلك أن تباين الأسر في حجمها وفي تركيبها من حيث العمر ونوع الجنس ينبغي أخذه بالاعتبار، كما يصعب الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل إما بسبب الميل إلى إعطاء بيانات غير صحيحة وذلك إما لتفاديا للضرائب أو لعوامل اجتماعية أو لغيرها، وكذا بسبب تعقد مكونات الدخل وصعوبة قياس تلك المكونات. وحلا لتلك المشاكل تم اتخاذ الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة كمؤشر بديل له. و بالتالي فقد اقترحت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية كمؤشر بديل لقياس مستوى المعيشة، وهناك عدة طرق لقياس الفقر الغذائي منها:

– طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية: يحدد هذا النهج خط الفقر على أساس تكلفة النظام الغذائي الأساسي للفئات الرئيسية حسب العمر ونوع الجنس و النشاط بالإضافة إلى بع المواد الأساسية غير الغذائية، وتجرى بعد ذلك دراسة استقصائية تحدد نسبة السكان داخل الأسر

[3] محمد سعيد شاهر، مشكلة الفقر و التنمية البشرية في اليمن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن، قسم الاقتصاد، 2000، ص: 32

التي يكون استهلاكهم دون هذا الخط، وقد يتألف النظام الغذائي من اقل الأغذية تكلفة التي تلزم لتلبية الاحتياجات التغذوية[1].

– طريقة الطاقة الغذائية: فمن خلال حصة الفرد من السعرات أو البروتين يمكن التمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقا لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو حاجته للبروتين، باعتبار أن نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء، وقدرت المنظمة العالمية للزراعة و التغذية السعرات الحرارية اللازمة للفرد بـــ 2100 حريرة في اليوم.[2].

3: أسلوب خط الفقر:

يعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر، يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي، تعتمد منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد خط الفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية. يتطلب تطبيق هذا الأسلوب، بيانات مسوحات إنفاق ودخل الأسرة، ويعتبر الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية.

– خط الفقر المدقع: يعرف خط الفقر المدقع على انه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتامين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية[1].

– خط الفقر المطلق: يعرف خط الفقر المطلق على انه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتامين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، وهي التي تتعلق بالمسكن و الملبس و التعليم و الصحة و المواصلات[2].

---

[1] Abdelkrim araar, jean- yves duclos, poverty and equity, measurement, policy and estimation with dad, International Development Research Centre, Canada, 2006.p106

[2] Ipid, p107.

[1] عدنان داود خليل بدران، تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية من خلال بيانات مسح نفقات و دخل الأسرة في الأردن، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الإحصاء، الجامعة المستنصرية، العراق، 2002، ص: 03.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص:03

4: مؤشرات الفقر:

تأتي كخطوة لاحقة بعد تقدير خط الفقر، العمل على استخلاص مجموعة من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى جسامة مشكلة الفقر سواء من حيث الحجم العددي للفقراء أو من حيث مدى شدة و عمق الفقر الذي يعني منه الفقراء، وهذه المؤشرات هي:

– مؤشر نسبة الفقر(معدل انتشار الفقر): ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس، يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع، معبرا عن ذلك بالنسبة المئوية للأفراد (الأسر) الذين يعيشون دون خط الفقر المحدد مسبقا وذلك من إجمالي عدد السكان(الأسر)، ويكتب وفق العلاقة التالية[3]:

$$HI = \frac{Y}{N} \times 100 \quad \%$$

حيث: HI: نسبة السكان الفقراء Y: عدد الأفراد(الأسر) تحت خط الفقرN : مجموع عدد السكان (الأسر)

– مؤشر فجوة الفقر(عمق الفقر): إذ يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية للاستهلاك كافة السكان عندما يكون مساو لخط الفقر، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر، ويتم حسابه حسب المعادلة التالية[1]:

$$PG = \frac{\sum_{i=1}^{q} (Z - Y_i)}{NZ} \times 100 \quad \%$$

[3] محمد سعيد شاهر، مرجع سابق، ص: 48

[1] عدنان داود خليل بدران، مرجع سابق، ص:05

حيث: PG: فجوة الفقر Z : خط الفقر N : إجمالي عدد السكان Yi : مستوى استهلاك/ دخل الفقير q: عدد الفقراء

– مؤشر شدة الفقر: يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وفي نفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية ويتم حساب هذا المؤشر حسب المعادلة التالية[2]:

$$PS = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{q} \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right)^2 \times 100 \quad \%$$

حيث: PS: شدة الفقر

ج/ جهود المنظمات الدولية في محاربة الفقر:

كانت سنة 2002 سنة الشعار" التحالف الدولي ضد الجوع" أي تحالف كل التنظيمات الحكومية وغير الحكومية و الدولية وهي بذلك سنة نشوء فكرة إعداد خريطة بمواقع الفقر في العالم ومتابعة الجهود لاستئصاله تتجلى أهمية تلك الجهود في:

– المنظمات الدولية: منظمات الأمم المتحدة والممثلة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المنظمة الدولية للتغذية والزراعة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

– المنظمات الدولية الإقليمية ذات العلاقة بمعالجة الفقر: البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإفريقي للتنمية، الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، الوكالة اليابانية الدولية للتعاون، الاتحاد الأوربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

– الهيئات الداعمة لمحاربة الفقر: الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، منظمات إنسانية وخيرية، جمعيات غير حكومية[1].

---

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص:06

ثانيا: الفقر في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

الفقر من المنظور الإسلامي مشكلة توزيعية، ذلك أن الفقر لما كان مسألة نسبية، أضحى وجود الفقراء في مجتمع الأغنياء سببه الأغنياء، لذلك جاءت الزكاة والصدقات لكي تسد الفجوة وتقرب مستويات الغنى بين أفراد المجتمع. فزوال الفقر ليس هو حالة كون جميع الناس أغنياء مطلقاً، بل زوال الفقر إنما يكون بتقارب مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع.

أ/ الفقير و المسكين عند الأئمة الأربعة:

يمكن توضيح تصنيف الفقير و المسكين عند الأئمة الأربعة كما يلي[2]:

– عند الحنابلة: الفقير هو من لا يجد شيئاً البتة أي قطعا، أو يجد شيئا يسيراً من الكفاية دون نصفها من كسب أو غيره. والمسكين من يجد معظم الكفاية أو نصفها من كسب أو غيره ومن هنا يتضح أن استحقاق الفقير للزكاة عندهم يدور حول الكفاية فمن وجد اقل من نصفها فهو فقير ومن وجد النصف فأكثر فهو مسكين وفي الحالتين يستحق الزكاة.

– عند الشافعية: الفقير هو الذي لا يجد ما يقع موقعاً من كفايته فهو الذي لا ماله له ولا كسب له أصلا أو له ما يقع موقعا من كفايته. أما المسكين عندهم فهو من قدر على المال أو له كسب حلال لائق به يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه. وقد حدد الشافعية ما يقع موقع الكفاية بـــ (المطعم، الملبس، والمسكن وسائر ما لا بد منه).

ويلاحظ أن الحنابلة والشافعية قد اتفقوا في تعريف كل من الفقير والمسكين.

– عند المالكية: الفقير هو من لا يملك شيئا لا يكفيه قوت عامه والمسكين أحوج من الفقير لكونه لا يملك شيئا.

– عند الحنفية: الفقير من له أدنى شيء دون النصاب أو قدر النصاب الذي لم يزد عن حاجته الأصلية.والمسكين هو الذي لا يملك شيء .

ب/ طريقة إحصاء الفقير:

---

[1] خالفي علي، علاقة التنمية البشرية بجهود محاربة الفقر لدى المنظمات الدولية، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، ما بين 01-03 جويلية،2007، ص: 34

[2] المرسي عبد العزيز السماحي، من مصارف الزكاة الفقراء والمساكين، أبحاث و أعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة بقطر في 20-1998/04/23، على الموقع:
http://info.zakathouse.org.kw/nadawat/NADWA8PAGES/COMPL/SAMAHEE.HTM 19/01/2008

طريقة إحصاء الفقير هي ما كان يعمل به الرسول صلى الله عليه و سلم، الثقة هي أول شرط بني عليه توزيع الزكاة، و استعملت في تحديد الفقير حسب ما يصرح به من حاجة، فيصدق في تصريحه ما لم يثبت عليه عكس ذلك. إضافة إلى عامل الثقة، يمكن التعرف إلى الفقير بالاقتراب منه والإطلاع على طريقة عيشه، مدى يسره و مدى حاجته. فالتعارف و وجود العلاقات الأخوية بين المسلمين يسهل كثيرا معرفتهم لشؤون بعضهم.كلما كان عامل الزكاة قريبا من الناس كلما استطاع معرفة شؤونهم الاجتماعية و احتياجاتهم و مدى فقرهم أو غناهم.

لهذا الغرض أكد القرآن على تخصيص نصيب من الزكاة لعمالها و هذا نظرا لأهمية دورهم فيها و أهمية دورهم في إحصاء الفقراء من أجل تأدية الحقوق إلى أهلها، و كلما زاد عدد عمال الزكاة و زادت عزيمتهم كلما كان عملهم في جمع المعلومات الخاصة بكل فرد أو عائلة حول دخله و نشاطاته و حاجيته، عدد أفراد العائلة شاملا و صحيحا و ناجعا.

أما مقياس الفقر فيدور حول التكاليف اللازمة للوفاء بحد الكفاية التي تختلف باختلاف الزمان والمكان وكذلك باختلاف حجم الأسرة، فما يكفى لأسرة معينة قد لا يكفى لأخرى وما يكفى لها في زمان ومكان معينين قد لا يكفى في غيرهما[1].

ج/ نماذج ينطبق عليهم وصف الفقر والمسكنة:

لقد أفرزت الثورة الاقتصادية في عصرنا الحاضر نماذج كثيرة عجزت عن توفير احتياجاتها ومتطلبات حياتها، وإشباع رغباتها، مما يجعلنا نقول باستحقاقهم وإعطائهم من الزكاة منهم ما يلي:

الجدول رقم(01)يوضح الفقير و المسكين في لوائح بيت الزكاة الكويتي

الأصناف	**الشروط**
الأيتام	- وفاة الأب أو كونه مفقودا أو مجهول الإقامة - ألا يتجاوز سن 18 سنة - ألا يكون له دخل أو مال

[1] المرسي عبد العزيز السماحي، مرجع الكتروني سابق.

	- ألا يوجد له عائل ملزم شرعا بإعالته
الأرامل	- عدم الزواج بعد وفاة الزوج - ألا يكون لها دخل أو مال على النحو المبين في فئة الأيتام - ألا يوجد لها عائل ملزم شرعا بإعالتها
المطلقات	- أن تكون قد أنهت فترة العدة الشرعية التي تستحق فيها النفقة من مطلقها - ألا تكون قد تزوجت واستحقت نفقة الزوجية - ألا يكون لها دخل أو مال على النحو المبين في فئة الأيتام - ألا يوجد لها عائل ملزم شرعا بإعالتها
الشيوخ	- أن يكون قد جاوز الستين من العمر - ألا يكون له دخل أو مال على النحو المبين في فئة الأيتام - ألا يوجد له عائل ملزم شرعا بإعالته
العجزة	- أن يكون مصابا بعاهة أو مرض مزمن يعجزه عن العمل - أن يكون قد جاوز الثامنة عشرة ولم يتجاوز الستين - ألا يكون له دخل أو مال على النحو المبين في فئة الأيتام - ألا يوجد له عائل ملزم شرعا بإعالته
المرضى	- أن يكون مصابا بمرض يعجزه عن العمل - أن يكون قد جاوز الثامنة عشرة ولم يتجاوز الستين - أن لا يكون له دخل أو مال تزيد قيمتهما و لو مجتمعين عن المعاش المستحق في جدول المعونة، وعن نفقات العلاج الضروري غير المتوفر له مجانا
ذو الدخول الضعيفة	- ألا يكون دخله أو ما لديه من مال أقل من المعاش المستحق في جدول المعونات - أن يكون قد جاوز الثامنة عشرة ولم يتجاوز الستين - ألا يكون قادرا على القيام بعمل آخر لزيادة دخله إلى المعاش المستحق في جدول المعونات - ألا يوجد له عائل ملزم شرعا بإعالته
الطلبة	- أن يثبت التحاقه بإحدى المدارس أو الجامعات - أن يكون قد جاوز الثامنة عشر

	- ألا يكون قادرا على رعاية أسرته و الإنفاق على نفسه
العاطلون عن العمل	- أن يكون انقطاعه عن التكسب لسبب خارج عن إرادته - أن يكون قد جاوز الثامنة عشرة ولم يتجاوز الستين - ألا يكون له دخل أو مال على النحو المبين في فئة الأيتام
أسر السجناء	- أن يكون للعائل عمل يتكسب منه قبل سجنه - ألا يكون للعائل دخل أو مال على النحو المبين في فئة الأيتام
أسر المفقودين	- غياب العائل أو إ انقطاع أخباره و جهل موطن إقامته لمدة أربعة أشهر فأكثر - ألا يكون للعائل دخل أو مال على النحو المبين في فئة الأيتام

المصدر: علي سعود الكليب، الفقير و المسكين في ظلال الشريعة الإسلامية، بيت الزكاة، الكويت، 2000، ص ص: 42-44.

ثالثا: الدور الاجتماعي للزكاة:

الزكاة من شأنها أن تضع القواعد للتخطيط الاجتماعي. فمن الملاحظ اليوم أن غالبية الحكومات الإسلامية لم تعد تجمع الزكاة، في حين أن هذا واجب من أهم واجباتها. فلدى الحكومة ثمانية مصارف، هي عبارة عن احتياجات لابد من سدها بالزكاة، وهي مسؤولة عن إشباع تلك الاحتياجات بأن توزع الزكاة عليها حسب الأهمية النسبية لكل منها، شأنها في ذلك شأن حالها عندما توزع مواردها الأخرى مثل حصيلة الضرائب والجمارك وصافي إيراد المشروعات الحكومية ودخولها المختلفة الأخرى، على بنود ميزانية النفقات عندها، كالتعليم والدفاع و تعبيد الطرق وإقامة الجسور وتنمية الزراعة وتيسير الإسكان ودعم الصناعة وغير ذلك، حيث تخصص الحكومة لكل مصرف نصيبا من الإيراد[1].

أ/ الدور المباشر في الحد من الفقر:

---

[1] صالح عبد الله كامل، الآثار الاجتماعية للزكاة، أبحاث و أعمال الندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة بالقاهرة في 25-1988/10/27، على الموقع: 2008/01/05
http://info.zakathouse.org.kw/nadawat/NADWA1PAGES/ALAATHAR%20AL%20EJTEMAEIA. HTM5/01/2008

ينظر الإسلام إلى الفقر كمشكلة اجتماعية خطيرة، تفتن المرء عن دينه وكرامته، لذلك فإن الدين الإسلامي جعل مسؤولية محاربة الفقر والقضاء عليه مسؤولية المجتمع بكل ما فيه من مؤسسات وأفراد، ولم يكن الدور الذي يتوقع من الزكاة في محاربة الفقر بأقل من ذلك، وذلك لخصوصية أن الزكاة تقدم للفقراء تحديدا، ويتم صرفها بناءا على البحث الفعلي لحالة المحتاج، بعكس برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأخرى حيث تقوم بتخصيص المعونة للشخص بناءا على مساهماته السابقة قبل أن يصاب بالعجز أو العطل.

والزكاة من أفضل أنواع العلاج لهذه الظاهرة حيث أنها تساهم بالقضاء على الفقر ونتائجه وأضراره فتضمن للعاجز عيشا كريما وتقضي عن الغارم دينه وتحمل ابن السبيل إلى أهله ووطنه.

كما أن هناك أنواع من الفقر أسبابها عدم القدرة على الكسب، وأخرى لها أسباب اقتصادية واجتماعية أو أسباب طبيعية. و نلاحظ أن سبب الفقر الذي هو عدم القدرة على الكسب، موجود على كل حال، وسيبقى ما بقى الزمان وما بقى الناس، لذا لابد من توفير مصدر دائم و متجدد لإعالة هؤلاء، وهذا يوجب علينا أننا في كل عام نأخذ من مال الأغنياء مقداراً ونعطيه للفقراء فلو قمنا ببعض الدراسات الواقعية لمقدار الزكاة الذي يمكن أن يحصل، قد نجد أنه في معظم البلدان الإسلامية يمكن حل مشاكل الفقر في حدود زمنية معقولة من خلال تحصيل الزكاة وتوزيعها[1]. ولقد ثبت بالتجربة الفعلية في التاريخ الإسلامي أن الزكاة عندما كانت تؤخذ بتمام حقها وتصرف في مصارفها الفعلية كانت تساهم مساهمة فاعلة في حل مشكلة الفقر وآثارها الناجمة عنها في البلاد الإسلامية(*).

ب/ تحقيق عدالة توزيع الدخل و الثروة:

تقوم الزكاة بدور هام في جهاز الاقتصاد الإسلامي. فهي تنقل المال المدفوع من الغنى إلى الفقير بهدف إعادة توزيع الثروة والدخل في المجتمع. ومن المتوقع أن يضمن كل فرد

---

[1] منذر قحف، دور الزكاة الاقتصادي، أبحاث و أعمال المؤتمر الرابع المنعقد في السنغال، 21-1995/03/23، على الموقع: 2007/12/25
http://info.zakathouse.org.kw/idrisi/new-motamarat/MOTAMAR4PAGES/kahf.htm 25/12/2008

(*) وهو ما حدث في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم عند إرساله لمعاذ إلى اليمن فرجع بالصدقة..، وفي عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز كان يأمر من ينادى في الناس كل يوم: أين المساكين؟ أين الغارمون؟ أين الناكحون؟، ليعطيهم فيقضوا حاجاتهم من بيت مال المسلمين.

في المجتمع عن طريق الزكاة الحد الأدنى من أسباب المعيشة. ويظهر أثر الزكاة في ذلك من خلال: تضييق الفجوات بين الغني والفقير(لا كما يفهم البعض من أن الزكاة تعمل على التساوي في الدخول بين الأفراد، وذلك لأن الإسلام يقر التفاوت بين الناس في الرزق والمعاش لأن ذلك يتفق مع طبيعة البشر وتفاوت قدراتهم ومواهبهم)، ومن خلال إعادة توزيع الثروة بين الأفراد (فالزكاة تؤخذ من الغني وتعطى للفقير)[2].

ج/ تحقيق التكافل الاجتماعي:

إن الزكاة تربط ما بين أبناء المجتمع، معطيهم وآخذهم برباط متين من المودة والمحبة والعرفان بالجميل، وهذا هو التكافل الاجتماعي في مغزاه و مؤداه أن يحس كل واحد في المجتمع بأن عليه واجبات لهذا المجتمع يجب عليه أداءها، أنه إن تقاصر في أدائها فقد يؤدي ذلك إلى انهيار البناء عليه و على غيره أن للفرد حقوقا في هذا المجتمع يجب على القائمين عليه أن يعطوا كل ذي حق حقه من غير تقصير ولا إهمال وأن يدفع الضرر عن الضعفاء، فمصارف الزكاة من شأنها إقامة التكامل الاجتماعي في المجتمع الصغير في القرية أو الحي أو المدينة و ذلك أن الزكاة تصرف في البلد الذي جمعت فيه، كما أنها تقيم التكامل الاجتماعي في مجتمع الدولة لان أموال الزكاة إذا زادت عن حاجات البلد الذي جمعت فيه تنقل إلى غيره من البلاد المجاورة[1].

د/ توفير مناصب الشغل:

تعدّ فريضة الزكاة من أهم موارد الدولة المالية، والمحرك الفعال التي تحث المسلمين على استثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة، زيادة على توصيل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء التي ستنفق في الغالب لقضاء حاجاتهم الاستهلاكية من سلع أو خدمات، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار، مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي، وتوفير فرص عمل جديدة.

رابعا: الدور الاقتصادي للزكاة:

---

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، مجلة الوعي الإسلامي ، الكويت، العدد رقم: 44، 2002/11/01، على الموقع:
www.alwaei.net 16/01/2008

[1] عوف محمود الكفراوي، النظام المالي الإسلامي دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2003، ص : 277

إن دور الزكاة يمتد إلى التدخل في عصب الحياة الاقتصادية بالتأثير المباشر و غير المباشر في الإنتاج و الاستهلاك و الدخول و الثروات و الموارد، و هذا تحقيقا لأغراض النمو الاقتصادي و مساهمة في عمليات استحداث التنمية الاقتصادية المنشودة.

أ/ الزكاة أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية:

تنبع أهمية الزكاة باعتبارها أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية في أنها تستقطب جزءا هاما من الموارد المالية بشكل دائم و متجدد يصل في بعض التقديرات إلى 7% من الدخل القومي في الدول التي لا تملك موارد كبيرة وتتراوح تلك النسبة من 10% إلى 14% في الدول الإسلامية التي تحتوي على ثروات معدنية وطاقوية كبيرة، الأمر الذي يجعلها مصدرا مهما للتمويل[2]

ب/ دور الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي في حالات التضخم والانكماش:

في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة مثل حالات التضخم، وحالات الانكماش و الركود، يمكن الاستفادة من الأدوات النقدية و المالية الزكوية في تحقيق نوعية الاستقرار المطلوب.

1 – حالات التضخم: تستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب إنفاقها. فطريقة جمع وتحصيل تلك النسبة الهامة من الناتج القومي التي أشرنا إليها سابقا تؤثر في مستويات التضخم وتساعد على التخفيف منه إلى جانب الأدوات النقدية الأخرى في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، ومن أهم صيغ التأثير نذكر[3]:

– الجمع النقدي لحصيلة الزكاة: من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وصولا لتخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية، تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقدا عن

---

[2] عبد الله طاهر، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع،ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 1989، ص:262

[1]صالح صالحي، دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطن، بحث مقدم للملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب البليدة،10-11 جويلية 2004. ص:143

جميع الأموال الزكوية وقد تلجأ الدولة لنسبة نقدية من الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد فترفعها أو تخفضها.

- الجمع المسبق لحصيلة الزكاة: قد تلجأ الدولة إلى الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بغية تخفيض الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم ويكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسبا للظروف السائدة، إذ قد تلجأ الدولة إلى جمع 50% جمعا مسبقا أو أقل من ذلك أو أكثر ويتم كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وأصحاب الأموال منعا للإكراه.

- التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة: أن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية و الإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي و الاستثماري وذلك سيساهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية.

2 – حالات الانكماش و الركود: ومن بين طرق التأثير نذكر[2]:

- الجمع العيني للزكاة: يمكن تحصيل الزكاة عينيا في صورة سلع لا نقود ممن تجب عليهم ،و توزيعها عينيا على مستحقيها ، ولا شك أن ذلك يخفف من حدة الكساد إذ يؤدي ذلك إلى تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة و سد باب الادخار أمام آخذي الزكاة[3].

- تأخير جمع الزكاة: وقد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد أخرها في عام الرمادة نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ.

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي: من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و إحداث حركية في الاستهلاك الكلي في

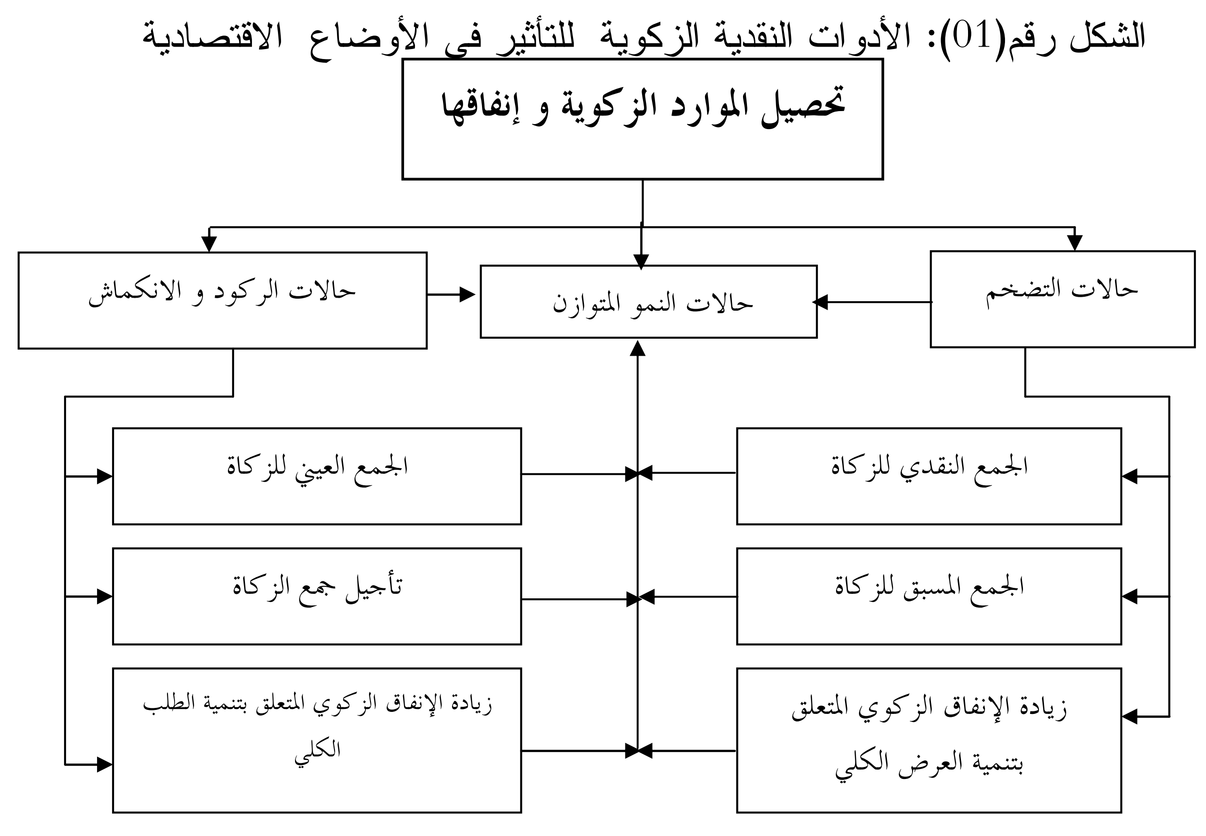
---

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص: 144

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2002، ص:342

الاقتصاد الوطني بشكل يساهم في تغيير مستويات الركود و الانكماش. و العودة إلى أوضاع النمو الاعتيادية في الاقتصاد الوطني. ويمكن توضيح ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): الأدوات النقدية الزكوية للتأثير في الأوضاع الاقتصادية



المصدر: صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، 2006، ص: 529

ج/ الدور الاستثماري:

هذا الموضوع من الموضوعات المستجدة،لم يتعرض لها الفقهاء المتقدمون و إنما تناوله العلماء المعاصرون، وهي مسألة خلافية أيضا بين مؤيد ومعارض ولكل فريق أدلته وحججه (*).

– حقيقة الاستثمار الزكوي: إن السبب الحقيقي لمشكلة العجز في إيرادات الزكاة هو عدم إلزام أولياء أمور المسلمين من تجب عليهم الزكاة بإخراجها وعدم تنظيم جمعها وصرفها. وفي مواجهة هذه المشكلة كان من البديهي أن نتطلع إلى استثمار جزء من أموال الزكاة طلباً

(*) استدل القائلون بعدم جواز استثمار أموال الزكاة :بان استثمار أموال الزكاة في مشاريع صناعية أو زراعية أو تجارية يؤدي إلى تأخير توصيل الزكاة إلى المستحقين، كما قد تتعرض للخسارة والضياع، لأن التجارة إما ربح وإما خسارة. أما القائلين بجواز الاستثمار فاستدلوا : بفعل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين حيث كانوا يستثمرون أموال الصدقات من إبل وبقر وغنم، فقد كان لتلك الحيوانات أماكن خاصة للحفظ والرعي، وعمال قائمين عليها، كما استأنسوا بقول من توسع في مصرف:"في سبيل الله" وجعله شاملا لكل وجوه الخير: من بناء الحصون وعمارة المساجد، وبناء المصانع ...

لتنميتها لتوفير السيولة الكافية لسد الحاجة المتنامية للزكاة[1]، ونكتفي بإيراد قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي(*)حيث قرر أنه: "يجوز من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق للزكاة، أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها على أن تكون بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين، وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر"[2].

فاستثمار أموال الزكاة قد يحصل من المستحقين للزكاة بعد قبضها، أو من المالك الذي وجبت عليه الزكاة، أو من الأمام أو نائبه الذي يشرف على جمع أموال الزكاة ولكل حالة حكمها.

د/ دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية، فالزكاة تعمل على توفير قدر اكبر من الاستقرار من خلال الموازنة العامة للدولة وهو ما يؤدي بدوره إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

فالزكاة بسعرها الثابت ونصابها المحدد تعتبر جوهر الاستقرار الذي تتطلبه السياسة المالية. فالنظام المالي بارتكازه على الزكاة، يتضمن تقلبات تلقائية في إيرادات الدولة نتيجة لتقلبات حجم حصيلة الزكاة المرتبطة بالتقلبات في الدخل. وفى حالات انخفاض الدخل تنخفض الحصيلة من الزكاة، الأمر الذي يدفع الدولة إلى البحث عن مصادر تمويلية أخرى كالقروض أو التمويل بالعجز أي أنها أحدثت عجزاً في أوقات الكساد يجعل الدولة تبحث عن

---

[1] عيسى زكي شقرة، استثمار أموال الزكاة، أبحاث و أعمال الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة بالكويت في 02-03/12/1992، على الموقع:
http://info.zakathouse.org.kw/nadawat/NADWA3PAGES/SHAKRA.HTM 12/01/2008

(*) المنعقد في دورة مؤتمره الثالث، بعمان، من 11-16/1986، بعد إطلاعه على البحوث المقدمة في موضوع، توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق.

[2] محمد عثمان شبير، موضوع استثمار أموال الزكاة، أبحاث و أعمال الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة بالكويت في 02-03/12/1992، على الموقع:
http://info.zakathouse.org.kw/nadawat/NADWA3PAGES/BAHATH-SHOBEER.HTM 12/01/2008

مصادر تمويل لزيادة نفقاتها وتؤدى حصيلة الزكاة عند ازدياد الدخل في أوقات الرواج إلى إحداث فائض في إيرادات الدولة[1].

كما تساعد الزكاة أفراد المجتمع في تكوين مشروعات صغيرة خاصة عندما تقدم لأصحاب الحرف و المهن من الفقراء و المساكين، و هذا يؤدي إلى دفع الاستثمار الخاص إلى التوسع مما يساعد في توفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع، ويقلل من طلب أفراد المجتمع على الوظائف الحكومية، و هذا يساعد في خفض حجم الإنفاق الحكومي في جانب النفقات الجارية، و خاصة خفض بند الأجور إضافة إلى خفض الاستثمارات الحكومية في إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة.كما أن فريضة الزكاة تؤدي إلى خفض بند الإنفاق على الدفاع في الموازنة العامة للدولة، لان مصرف الإنفاق في سبيل الله يوفر على الموازنة العامة للدولة جانب كبير من مخصصات الدفاع.

أيضا لا تحتاج الدولة لتخصيص موارد من الموازنة العامة للشؤون الاجتماعية و الهيئات و الجمعيات الخيرية لرعاية الفقراء و أسر المقاتلين الشهداء وذلك لان جميعها تتكفل بها الزكاة[2].

و إذا كانت الزكاة سوف تؤدي إلى تحقيق خفض كبير في بنود الإنفاق الحكومي (جانب الاستخدامات في الموازنة العامة)، فان ذلك لابد وان يؤدي إلى خفض مماثل في جانب الإيرادات و خاصة الإيرادات الضريبية، مما يؤدي إلى زيادة الحافز للاستهلاك وما يترتب على ذلك من آثار توسعية، ستؤدي إلى زيادة حصيلة الزكاة و حصيلة الضرائب [3].

الخلاصة

---

[1] أحمد مجذوب أحمد علي، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للزكاة، دراسات و بحوث ديوان الزكاة السوداني، على الموقع:
http://www.zakzt-sudan.org 20/12/2007

[1] El-Kettani Omar, "L'Impact de la Zakat dur le Budget de l'Etat", Séminaire International sur la Zakat, Abidjan, Côte d'Ivoire, 1997, p: 06

[2] طلعت الدمرداش، مرجع سابق، ص ص: 279- 280

– إن تحديد الفقير و إحصاءه بدقة يعد أمرا ضروريا باعتباره أهم فئة مستهدفة بالزكاة، و هو يختلف في الفكر الاقتصادي الإسلامي عنه في الفكر الوضعي، باختلاف طرق القياس وكذا الحلول المعتمدة لعلاجه.

– من أجل تصنيف أو فرز الأسر الفقيرة من الأسر غير الفقيرة يجب أن نستخدم بعض الأدوات و المؤشرات التي تساعدنا في الحكم على فقر أو عدم فقر الأسرة، وبالتالي إمكانية استفادتها من أموال الزكاة أم لا، ومن الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر مايلي:

. أساليب غير علمية: تعتمد بعض هذه الأساليب على مجموعة من الباحثين و المدربين الذين يقومون بدورهم بزيارة الأسر، حيث يتم الحكم على الأسرة بالفقر أو عدم الفقر بعد اطلاعهم على الجوانب المختلفة من حياة الأسرة و تتميز هذه الطريقة بعدم الدقة لاختلاف الحكم من باحث لأخر.

. أساليب علمية: وتكمن فكرة هذا الأسلوب بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء فئة غير الفقراء بالاعتماد على خط الفقر، ومنها يتم تقدير مؤشرات الفقر، كنسبة الفقراء وشدة فقرهم، وهو ما يسهل عملية متابعة أحوال الفقر و الفقراء ودراسة تأثير أموال الزكاة عل نسبة الفقر، وكذا متابعة البرامج الاقتصادية من خلال التصميم الأمثل لمخططات تستهدف الفقر، لتقدير الأخطاء و لتقييم سياسات التخفيف من حدة الفقر (كدراسة تأثير الضرائب والتغيرات النسبية في الأسعار على الفقراء و تأثير التحويلات الاجتماعية على الفقر..)

– رغم ذكرنا لكل هذه الأساليب العلمية في قياس الفقر إلا أن الواقع المعاش وخصوصا في ما يخص تحديد الفقراء لاستحقاقهم للزكاة لا يعتمد على كل هذه الحسابات المعقدة، لكنه يعتمد على طرق عسى أن تكون أنجع من سابقتها، وهي إحصاء الفقراء بالاتصال المباشر معهم كما في طريقة إحصاء الفقير في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وليس المعنى من طريقة الاقتراب من أفراد المجتمع لإحصاء فقرائهم أن المقاييس العلمية لا أهمية لها، بل بالعكس، يجب أن يكون الأسلوبين مكملين لبعضهما. كل المعلومات المجمعة من طرف عمال الزكاة يجب أن تنظم في قوائم و جداول لكي تساهم في وضع إحصائيات صحيحة عن الفقراء و بالتالي تستعمل هذه الإحصائيات والمعدلات في حساب كل المؤشرات العلمية التي تصبح بدورها معايير لحسابات أخرى عن الفقر.

– تعمل الزكاة على توفير حد الكفاية وإشباع الحاجات الأساسية لكل محتاج في المجتمع الإسلامي، لان الأصل في الإسلام هو ضمان حد الغنى لكل أفراد المجتمع، وبالتالي فهي تعتبر أفضل ضمان اجتماعي للأفراد.

– تؤدي فريضة الزكاة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي في اتجاهين:

الأول زيادة مباشرة من خلال توجيه جزء من حصيلة الزكاة لتحقيق حد الكفاية للفقراء و المساكين و الثاني زيادة غير مباشرة لأثر لاحق و تابع للزيادة في الدخل المترتبة على الزيادة في الاستثمار التي حفزتها الزكاة.

– يترتب على فريضة الزكاة زياد الاستثمار الكلي الخاص و يتم ذلك من خلال عدة اتجاهات:

* استخدام جزء من حصيلة الزكاة على شراء آلات و معدات وإنشاء مشروعات صغيرة الحجم و كبيرة الحجم و تمليكها للفقراء.

* تضغط فريضة الزكاة لتحرير الأموال المكتنزة و الأموال العاطلة و توجيهها للاستثمار حتى لا تأكلها زكاة النقود.

* تساعد فريضة الزكاة على خفض الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة للدولة، و ذلك لان الزكاة تمول جوانب عديدة تمول أساسا من موارد الموازنة العامة للدولة و يتمثل اثر فريضة الزكاة على جانب النفقات في الموازنة العامة لدولة كالأتي :

. خفض مخصصات الأجور في الموازنة العامة للدولة

. خفض مخصصات الرعاية الاجتماعية و الضمان الاجتماعي

. خفض مخصصات الإنفاق العسكري و الدفاع

. خفض نفقات التعليم و الرعاية الصحية

ومن المفروض أن يقابل خفض النفقات في الموازنة العامة للدولة تخفيض مماثل من جانب الإيرادات، أي تخفيض الضرائب وما يتبعه ذلك من أثار توسعية على الاستهلاك و الادخار.